

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXII)/2
13 July 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة والعشرون الاستثنائية الثانية
جنيف، ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

إعلان الدوحة

يُعمَّم النص المرفق كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين والدورة التنفيذية السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية بطلب من رئيس مجموعة ال ٧٧ والصين في جنيف.

إعلان الدوحة

١- نحن رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، المجتمعين في الدوحة بقطر، في قمة الجنوب الثانية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، إذ نعرب عن اقتناعنا التام بضرورة مواصلة العمل متضامنين ومتّحدين من أجل بناء عالم ينعم بالسلام والازدهار ويستجيب لتطلعاتنا، نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بروح ومبادئ مجموعة ال ٧٧ والصين، وبحماية وتعزيز مصالحنا المشتركة من خلال التعاون الدولي الحقيقي من أجل التنمية.

٢- إننا نؤكد مجدداً إعلان هافانا وبرنامج عمل قمة الجنوب الأولى التي عقدت في هافانا، بكوبا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وندعو إلى التنفيذ الكامل لهما.

٣- وإننا نؤكد مرة أخرى أننا نهندي في مساعيها بجميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي. ومن أجل بلوغ هذا الهدف نتمسك بمبادئ السيادة والسيادة المتكافئة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة ونتخذ إجراءات فعالة للحيلولة دون وقوع أي أعمال عدوانية أو انتهاكات أخرى للسلام، ونشجع تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية على نحو لا يُعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر، ونمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو بأية طريقة أخرى مخالفة لأهداف الأمم المتحدة، ونطوّر علاقات الصداقة على أساس احترام مبدأ تكافؤ الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب، ونلجأ إلى التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٤- وإننا نؤكد أنه رغم تعهد البلدان النامية بالوفاء بالتزاماتها الدولية، قد تكون هذه الالتزامات باهظة التكلفة، ونؤكد أنه نظراً إلى الفوارق في مستويات التنمية وقدرة البلدان على التعهد بالالتزامات، يكون من الضروري أن لا تفرض التزامات متطابقة على شركاء غير متكافئين. ونؤكد كذلك الحاجة إلى دمج الأبعاد الإنمائية في عملية وضع القواعد على المستوى الدولي ووجوب أن يظل المجتمع الدولي مدركاً لذلك وأن يأخذ في الاعتبار حاجة البلدان إلى المرونة وإلى مجال للسياسة العامة الوطنية فيما تنهض بالتزاماتها الدولية.

٥- إننا نرفض رفضاً حازماً فرض قوانين وأنظمة ذات اختصاص قضائي خارجي وكذلك كافة أشكال الإجراءات الاقتصاديةية القسرية الأخرى. بما فيها العقوبات التي تفرض من طرف واحد ضد بلدان نامية ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إلغاء هذه العقوبات على الفور. ونؤكد أن هذه الإجراءات لا تقلل من شأن المبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل إنها تشكل تهديداً خطيراً لحرية التجارة والاستثمار. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف استخدام العقوبات الاقتصادية القسرية التي تفرض من طرف واحد على بلدان نامية.

- ٦- وإننا نحدد التأكيد على دور التعاون بين بلدان الجنوب في السياق العام للتعددية باعتباره عملية متواصلة وحيوية للتصدي للتحديات التي يواجهها الجنوب، وباعتباره مساهمة قيّمة في التنمية، وعلى الحاجة إلى تعزيزه وذلك بطرق منها تعزيز قدرات المؤسسات والآليات التي تشجع ذلك التعاون.
- ٧- وإننا نرحب بإعلان مراكش وإطار عمل مراكش لتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب اللذان أعادا التأكيد على التزام الدول الأعضاء بالتعاون بين بلدان الجنوب وحددا إجراءات ومبادرات لبلوغ ذلك الهدف.
- ٨- ونحن على قناعة بأن الحوار بين الحضارات يجب أن يكون عملية متواصلة وبأن هذا الحوار، في ضوء المناخ الدولي السائد حالياً لا يعتبر خياراً بل ضرورة، فهو بمثابة أداة سليمة ومنتجة لتعزيز التنمية بهدف توفير حياة أفضل للجميع.
- ٩- وإننا ندرك أن احترام التنوع الديني والثقافي في عالم يزداد عولمة يسهم في التعاون الدولي، ويعزز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد في إيجاد بيئة توفر إمكانية تبادل الخبرات الإنسانية.
- ١٠- وإننا نقر بأن الحكم الصالح وسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي هما من العوامل الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، ونسلم أيضاً بوجود السعي إلى إيجاد جملة عوامل منها السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الشعوب، واحترام كافة حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التنمية والمساواة والشفافية في الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية، والمشاركة الكاملة والفعالة للبلدان النامية في صنع القرار وتحديد المعايير على المستوى العالمي.
- ١١- وإننا ندرك أن إنجاز التنمية هو هدف لجميع الجهات صاحبة المصلحة بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الخاصة. وإذ نسلّم بالمسؤولية الرئيسية للحكومات في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية والسياسات الوطنية للتنمية المستدامة، نؤكد على أهمية بذل الجهود للتنسيق بين كل قطاعات المجتمع ومشاركتها، وفقاً للقوانين المحلية والأولويات الوطنية والسيادة الوطنية، وذلك تعزيزاً لمساهمتها في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في بلداننا.
- ١٢- وإننا ندرك الأهمية المتزايدة للتعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الجنوب، وتغير سياق الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب وشروط التعامل. وفي هذا السياق ندعو إلى بذل جهود أقوى لتعميق وتنشيط التعاون بين بلدان الجنوب للاستفادة من الأجواء الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ونسلم في الوقت ذاته بأن هذا التعاون مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه.
- ١٣- وإننا نؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة لسدّ الفجوة التقنية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، والعمل على وضع ترتيبات تيسر عمليات نقل التكنولوجيا.
- ١٤- وإننا نؤكد الأهمية المتواصلة لنتائج كل المؤتمرات والقمم الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة والالتزامات في شأن تنفيذها باعتبارها تشكل جدول أعمال متماسك للتنمية، وفي هذا السياق ندعو كافة البلدان إلى الوفاء التام بجميع الالتزامات التي تم تحديدها في تلك المؤتمرات والقمم وتنفيذها.

١٥- وإننا نرحب بعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، المقرر عقدها في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ونحث المشاركين في هذا الحدث الرفيع المستوى على إعطاء التنمية أولوية عالية بهدف التوصل إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً، وتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية، وفي هذا الخصوص نحث المشاركين في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى على القيام بما يلي:

١٠- التأكيد بأن لكل بلد الحق السيادي في تحديد أولوياته واستراتيجياته الإنمائية، وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الرفض القاطع لأي مشروطة عند تقديم المساعدات الإنمائية.

٢٠- زيادة تدفقات الموارد زيادة كبيرة لتحسين وتعزيز الطاقة الإنتاجية المحلية في البلدان النامية، وذلك من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية، وإننا نؤكد في هذا الصدد ضرورة بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة عاجلة، وهو هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية، على أن يخصص في إطار تلك النسبة ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً، وضماناً لفعالية هذه الجهود ينبغي لتنفيذ الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية أن يكون تنفيذاً ثابتاً وسريعاً وشفافاً، وإننا نحث أيضاً على مراعاة الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية عند تقديم المساعدة الرسمية التي ينبغي تقديمها دون مشروطة.

٣٠- اتخاذ هدف في سياق المساعدة الإنمائية من تحسين المرافق المؤسسية والمادية في البلدان النامية، وذلك لتحسين بيئتها للاستثمار المحلي والأجنبي تحسيناً يدعم اندماجها اندماجاً مفيداً في الاقتصاد العالمي.

٤٠- متابعة الجهود الرامية إلى تحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية تكون قادرة على تأمين تمويل مستقرٍّ وممكن التنبؤ به وعلى أساس إضافي لمساعدة البلدان النامية في تعزيز التنمية الاقتصادية والقضاء على الجوع والفقر. وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء الاهتمام اللازم لكل الجهود التي تبذل حالياً في هذه المسألة لا سيما جهود الفريق التقني لآليات التمويل المبتكرة الذي أنشئ في إطار اجتماع زعماء العالم بشأن "العمل لمكافحة الجوع والفقر" الذي دعا إليه الرئيس البرازيلي لويز إناسيو لولا دا سيلفا، والذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٥٠- تفعيل صندوق التضامن العالمي ودعوة البلدان المانحة والبلدان القادرة أن تكون مانحة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأفراد إلى المساهمة في الصندوق لتمكينه من المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة القضاء على الفقر.

٦٠- تأكيد الحاجة الملحة إلى اعتماد المجتمع الدولي حلاً فعالاً وشاملاً وعادلاً ودائماً وذا وجهة إنمائية لمشاكل ديون البلدان النامية، وبخاصة عن طريق الإلغاء التام للديون وزيادة التدفقات المالية الميسرة، وكذلك عن طريق مفاوضات الديون لأغراض التنمية المستدامة.

٧٠ تخفيف الديون للبلدان النامية كافة بما في ذلك إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بالإضافة إلى توسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووضع حلول لمشاكل ديون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط غير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ والربط الصريح بين تخفيف عبء الديون والخطط والجهود الإنمائية الوطنية التي تهدف إلى إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية، ولا بد أيضاً من وجود تعهد بإجراء مراجعة لمعايير تحمّل الديون.

٧١ تشجيع قيام نظام تجاري يمنح الأولوية للبُعد الإنمائي ويكون نظاماً مفتوحاً وشاملاً وعادلاً ومستنداً إلى قواعد ويمكن توقع حالته.

٧٢ ضمان عدم تقويض الميزة النسبية للبلدان النامية بأي شكل من أشكال الحماية، بما في ذلك الاستخدام العشوائي والسيئ للإجراءات خلاف إجراءات التعرف الجمركية، والحوافز غير التجارية والمعايير الأخرى التي تحد على نحو غير عادل من إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة، والتأكيد مجدداً على ضرورة أن تؤدي البلدان النامية دوراً متزايداً في صياغة جملة معايير منها معايير السلامة والبيئة والصحة.

٧٣ التأكيد على أهمية تعزيز وتحقيق مبدأ الشمولية في عضوية منظمة التجارة العالمية، والدعوة في هذا السياق إلى تسريع عملية الانضمام دون عوائق سياسية وبطريقة عاجلة وشفافة، على أن تراعى مراعاة تامة مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً التي تطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٧٤ التأكيد على أن تطبيق البُعد الإنمائي الذي أبرزه برنامج عمل الدوحة يستلزم تعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية لدى البلدان النامية إلى أسواق البلدان متقدمة النمو، كما يستلزم معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية، وقواعد متوازنة، وبرامج للمساعدة التقنية وبناء القدرة، محددة الأهداف تحديداً جيداً وممولة تمويلاً مستداماً، والالتزام بإنجاح ذلك على نحو يتفق والحاجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، نؤكد كذلك أنه ينبغي للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة أن يعطي رسالة قوية ويحدد اتجاهها واضحاً لاختتام جولة الدوحة على وجه السرعة، فذلك لا بد له من أن يضمن إبقاء البُعد الإنمائي موضع تركيز وأن يجلب المنافع التي تحتاج إليها البلدان النامية حاجة شديدة في مجال التجارة.

٧٥ التأكيد على الحاجة إلى إيجاد حل عاجل لمسألة السلع، والتأكيد في هذا السياق على الحاجة إلى ترتيبات دولية أكثر فعالية في معالجة مشكلات ضعف وتقلب أسعار السلع التي تفرض قيوداً خطيراً على التنمية المستدامة في معظم البلدان النامية.

١٣` العمل بسرعة على دمج الأبعاد الإنمائية في عملية وضع القواعد في نظام الملكية الفكرية، بحيث تتجه هذه القواعد وجهة إنمائية وتسهل عملية نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية، والاضطلاع في هذا السياق بالعمل أيضاً على وضع صك دولي ملزم بشأن حفظ وحماية وتعزيز المعرفة التقليدية والموارد الجينية.

١٤` الدعوة إلى تسريع المفاوضات بشأن الولاية المرتبطة بالتنمية التي نص عليها إعلان الدوحة في صدد اتفاق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، وبخاصة تعديلات ذلك الاتفاق تعديلاً يجعل قواعد الملكية الفكرية توفر الدعم الكامل لأهداف معاهدة التنوع البيولوجي والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة بهدف معالجة المشاكل التي تعاني منها الكثير من البلدان النامية ومنها أقل البلدان نمواً، وخاصة المشاكل الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وغيرها من الأوبئة.

١٥` إصلاح الإدارة المالية والاقتصادية العالمية بضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعّالة في عملية صنع القرار وعمليات وضع المعايير على المستوى العالمي، وبضمان الوجهة الإنمائية في السياسات والعمليات العالمية في مجالات المالية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

١٦` تعزيز قدرة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها من خلال المساهمات المتزايدة وغير المشروطة وغير المقيدة والممكن توقعها التي تقدم لمواردها الرئيسية بهدف تمكينها من المساهمة مساهمة أكبر في النشاطات المرتبطة بالتنمية، والقيام في الوقت نفسه بتعزيز الإشراف الحكومي الدولي، وبخاصة بمشاركة البلدان النامية ضماناً لاستجابة تلك المؤسسات للأولويات والحاجات الإنمائية في البلدان النامية.

١٦- وإننا نرحب بتسمية عام ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحارى والتصحر، ونؤكد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تشكل أداة مهمة للقضاء على الجوع والفقر، ووسيلةً للمساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧- وإننا نؤكد ضرورة أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام اللازم لحاجات ومصالح البلدان النامية لدى بحثه نتائج أعمال لجانه الفنية وهيئاته الفرعية، لا سيما ما يتعلق منها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في إطار إعداد مساهماتها في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة.

١٨- وإننا نؤكد ضرورة القيام أيضاً في الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في يومي ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بتحليل أثر المشروطيات الهيكلية في بلداننا.

١٩- وإننا نؤكد ضرورة تعزيز الأونكتاد الذي يشكل جهة التنسيق في داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية، باعتباره عنصراً حيوياً من عناصر النظام الاقتصادي الدولي وذلك كي يضطلع اضطلاعاً كاملاً بتنفيذ ولايته في مجال تحليل السياسة وتقديم المشورة بشأنها، وأداء دوره اللازم للتوصل إلى توافق في الآراء

بشأن مسائل التنمية، وتنفيذ أنشطته في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. ومن الضروري في هذا الصدد ضمان التنفيذ الكامل لتوافق آراء ساو باولو والبناء عليه من أجل ولاية أقوى تركز على التنمية في الأونكتاد الثاني عشر.

٢٠- وإننا نؤكد الحاجة إلى قواعد دولية تتيح للبلدان النامية مجالات ومرونة للسياسات العامة، وذلك لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً باستراتيجيات التنمية لدى الحكومات الوطنية. ونؤكد كذلك الحاجة إلى مجال للسياسة العامة يمكن من وضع استراتيجيات إنمائية تأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية والحاجات المختلفة للبلدان التي لا تؤخذ دائماً في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية الدولية في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢١- وإننا ندرك الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة والطابع العالمي والتمثيلي والديمقراطي للجمعية العامة. ونؤكد من جديد أيضاً على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة بالجمعية العامة وضرورة ضمان الاحترام التام لدور ومسؤولية الجمعية العامة اللذين يجسدهما الميثاق. وفي هذا الصدد، نؤكد دعمنا القوي لإعادة التأكيد في إعلان الألفية على الوضع المركزي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وصنع السياسة والتمثيل في الأمم المتحدة وفقاً لم أكدده مجدداً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٧/٥٨.

٢٢- وإننا نولي أولوية عالية لإصلاح الأمم المتحدة بهدف تعزيز المنظمة تعزيزاً يمكنها من الاستجابة بكفاءة للتحديات الحالية والمقبلة التي تؤثر على المجتمع الدولي، وبخاصة شواغل ومصالح البلدان النامية التي تشكل الأغلبية الكبرى من أعضاء المنظمة. ونؤكد من جديد أنه ينبغي لهذه العملية أن تهدف إلى تعزيز التعددية، وتزويد المنظمة بقدرة فنية لتمكينها من التحقيق الكامل والفعال للأهداف والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك إلى دعم طابعها الديمقراطي وشفافيتها في مناقشة وتنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء. ونؤكد أهمية جعل البعد الإنمائي في صلب العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، على أن يراعى الهدف وهو تمكين شعوب الجنوب من المشاركة التامة في عملية اتخاذ القرارات وعملية وضع القواعد الدوليتين في الميدان الاقتصادي، وضمان حصول هذه الشعوب على منافع الاقتصاد الدولي وتمتعها بها. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا بإرادة سياسية حقيقية.

٢٣- توفر العولمة فرصاً وتثير تحديات ومخاطر في وجه البلدان النامية. ونحن نلاحظ بقلق كبير أن عمليتي العولمة وتحرير التجارة قد حققنا منافع غير متكافئة بين البلدان وفي داخلها، وأن الاقتصاد العالمي قد تميز بالنمو البطيء وغير المتوازن وبحالة عدم الاستقرار. واتسعت الفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وازداد الفقر في العديد من البلدان النامية. ولذلك فإننا نعتقد بوجود حاجة إلى استراتيجية عالمية تولى أولوية للبعد الإنمائي في العمليات العالمية كي تستفيد البلدان النامية من الفرص التي تتيحها العولمة. ووجود بيئة اقتصادية خارجية تجعل التنمية ممكنة يتطلب مزيداً من التماسك بين النظم الدولية التجارية والنقدية والمالية.

٢٤- وإننا نرحب بتقرير اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للعولمة، ونحث الجمعية العامة وغيرها من أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أخذ المقترحات والتوصيات الواردة فيه بعين الاعتبار التام بهدف الإسهام في جعل عملية العولمة عملية شاملة وعادلة لشعوب العالم كافة، على أن تؤخذ في الحسبان ظروف البلدان النامية، وحاجات وأولويات وسياسات التنمية الوطنية.

٢٥- وإننا نؤمن أن الممارسات التجارية التقييدية والحصول على حقوق الاحتكار من قبل شركات عالمية وكيانات أخرى يقفان في أحيان كثيرة حائلاً في وجه الابتكار، وتدفع المعلومات والتكنولوجيا، ونؤمن بأنه لا بد من أن يكون أحد العناصر الرئيسية حسن التدبير على المستوى الدولي حسن تدبير الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية، اللذان ينبغي لهما التصدي لقضايا مثل ممارسات مكافحة المنافسة التي يمارسها اللاعبون الكبار في السوق ومنهم الشركات عبر الوطنية؛ وإقامة توازن عادل بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية من جهة وأهداف السياسة العامة والأهداف الاجتماعية من جهة أخرى؛ والحاجة إلى الحصول على المعرفة ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٦- وإننا نؤكد مرة أخرى أيضاً وجود حاجة ملحة إلى الاعتراف، شريطة مراعاة التشريعات الوطنية، بحقوق المجتمعات المحلية والأصلية صاحبة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، ووجود حاجة ملحة إلى إنشاء وتطبيق آليات لتبادل المنافع يوافق عليها ويشارك فيها أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات، على أن تستند هذه الآليات إلى شروط متفق عليها بين الأطراف لاستعمال هذه المعارف والابتكارات والممارسات.

٢٧- وإننا نؤكد من جديد على وجوب تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب، وضرورة استمرار إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق بهدف تنشيط التجارة بين بلدان الجنوب.

٢٨- وإننا نرحب بإطلاق الجولة الثالثة من محادثات النظام العالمي للأفضليات التجارية باعتبارها أداة مهمة لتحفيز التجارة بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، ندعو جميع البلدان الأعضاء في هذا النظام إلى احتتام الجولة الثالثة بحلول عام ٢٠٠٦، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الـ ٧٧ والصين على النظر في المشاركة في النظام العالمي للأفضليات التجارية.

٢٩- وإننا نكرر تأكيد قرار قمة الجنوب الأولى لتعزيز التعاون في المجالين النقدي والمالي، وفي هذا الصدد نعبر عن عزمنا على تأييد المبادرات التي تطلق في هذين المجالين بين بلدان الجنوب.

٣٠- وإننا نؤكد الحاجة إلى تعزيز الأنشطة المشمولة في الحساب الثاني في الصندوق المشترك للسلع دعماً لأنشطة بناء القدرات في البلدان التي تعتمد على السلع، وذلك بهدف تنويع صادراتها وتعزيز التجارة بين بلدان الجنوب من خلال المساعدة المالية والتقنية، والمساعدة الدولية للتنويع الاقتصادي، والإدارة المستدامة للموارد، كما نؤكد الحاجة إلى معالجة تقلب أسعار السلع وهبوط معدلات التبادل التجاري.

٣١- وإننا ندرك الصلة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية، والحاجة إلى معالجة هذه القضية على نحو منسق ومتناسك بهدف معالجة التحديات والاستفادة من الفرص التي توفرها الهجرة لبلد المنشأ والبلد المقصود وبلد العبور، ولذلك فإن هذه الهجرة جديرة بتعاون دولي فعال للإفادة من آثارها الإيجابية.

٣٢- وإننا نؤكد أهمية تعزيز القدرات المعرفية والعلمية والتقنية في البلدان النامية، بما في ذلك الارتقاء الضروري بمستوى الموارد البشرية فيها باعتباره شرطاً حيوياً لتحقيق تنمية مستدامة والالتزام بتشجيع وبتعزيز التعاون فيما بيننا في هذا المجال. كما نؤكد بخاصة الحاجة إلى زيادة قدرات البلدان النامية في مجال العلوم والتكنولوجيا بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وفي هذا الصدد، سوف نعمل من أجل

المشاركة الفعالة للبلدان النامية في كل المحافل ذات الصلة بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المقرر عقده في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٣٣- وإننا نرحب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي في إطار مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ونلاحظ بعين الرضا المساهمات العامة والخاصة في تمويله.

٣٤- وإننا نعتزم اتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي، وضمان إعادة الأموال والأصول المكتسبة والمنقولة بطريقة غير قانونية وعائداتها المودعة في مصارف أجنبية إلى بلدانها الأصلية.

٣٥- وإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته فنزويلا في إنشاء الصندوق الاستثماري الإنساني الدولي بإيداع الدفعة الأولى بمبلغ ثلاثين مليون دولار أمريكي، وندعو إلى مساندة هذه المبادرة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحسين رفاه شعوبها ومستويات معيشتها.

٣٦- وإننا نرحب بمبادرة دولة قطر ونحيي هذه المبادرة التي ترمي إلى إنشاء واستضافة "صندوق الجنوب للمساعدة الإنمائية والإنسانية"، كما نرحب بتبرعها بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي ونحييها على ذلك التبرع الذي يرمي إلى مساعدة بلدان الجنوب في جهودها الإنمائية التي تبذلها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وإلى معالجة مشاكل الجوع والفقر والكوارث البشرية. ونعرب عن تقديرنا أيضاً لحكومي الصين والهند لتبرع كل منهما بمبلغ مليوني دولار أمريكي للصندوق. وفي هذا السياق، ندعو البلدان الأخرى إلى التبرع للصندوق إذا أمكنها ذلك.

٣٧- وإننا نلاحظ بقلق تزايد حدوث الكوارث الطبيعية وآثارها التدميرية على التنمية في البلدان النامية، وبخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والمعرضة للمخاطر، وندعو إلى زيادة المساعدات الدولية لإنشاء وتعزيز آليات على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي الغرض منها منع وقوع الكوارث الطبيعية وما تستتبعه والاستعداد لها وتخفيف آثارها من خلال نظم الإنذار المبكر وعمليات إعادة البناء والتأهيل طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى العمل عملاً منسقاً تنسيقاً وثيقاً لإنجاز الالتزامات القائمة لمساعدة البلدان التي تتأثر بالكوارث أو تكون عرضة لها لكي تحصل حكوماتها وسلطاتها المختصة على معلومات الإنذار المبكر دون قيود وفي وقت مناسب للاستفادة منها ونشرها فوراً وعلى نحو فعال. كما ندعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ في البلدان النامية المعرضة للكوارث، وذلك بطرق منها تقديم المساعدات المالية والتقنية، ومعالجة مشكلة تحمل أعباء الديون، ونقل التكنولوجيا، وإقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص، وتشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وكذلك بين بلدان الجنوب.

٣٨- وإننا نشعر بالقلق من ظهور أمراض جديدة في أجزاء مختلفة من العالم مثل السارس، وإنفلونزا الطيور، والأمراض الأخرى التي تسببها الفيروسات والتي يمكن أن تسبب انتشار وباء في فترة قصيرة من الزمن، وأن تلحق آثاراً ضارة بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوبنا. وفي هذا السياق، ندرك الحاجة إلى تنسيق جهودنا على المستويات الوطني والإقليمي والدولي لتطوير استجابة فعالة لانتشار تلك الأمراض التي تهدد الحياة، ونؤكد أهمية

وجود شبكة مراقبة شاملة تتضمن شبكة بيطرية وآليات لتعزيز تبادل المعلومات تبادلاً سريعاً وشفافاً ودقيقاً، ولتقديم الإنذار المبكر.

٣٩- ما زال يساورنا القلق الشديد لأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية مستمرة في تهديد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً في توسيع وتعزيز برامجها الخاصة بتلك الأمراض. كما ندعو البلدان متقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة إلى زيادة مساهمتها في الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وندعو كذلك إلى التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، للمساعدة في اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان الوقاية والمعالجة والرعاية والدعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمتأثرين به ومساعدة المحتاجين منهم في الحصول على الأدوية بأسعار معقولة.

٤٠- وإننا ندرك أن المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للنساء في المجالات كافة تعتبران جزءاً أساسياً من بناء مجتمع قائم على العدل للجميع ويجب أن تكونا في صلب جميع أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإننا نجدد التزامنا ببلوغ الهدف العاجل وهو تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز والعنف ضد النساء، وضمان مشاركتهن مشاركة كاملة في جميع مجالات الحياة وعلى المستويات كافة.

٤١- وإننا نؤكد الحاجة إلى معالجة كلية وشاملة لمسألة التنمية المستدامة للمجتمعات الأصلية والمحلية والمجتمعات الريفية، على أن يؤخذ في الاعتبار أنها تمثل جزءاً من بعض أشد المجتمعات فقراً في العديد من البلدان النامية.

٤٢- وإننا ندرك أن معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا تتطلب دعماً مباشراً للبرامج التي يضعها زعماء أفرقة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وفي هذا الصدد نلاحظ أنه فيما ظهر إدراك دولي كبير للحاجة إلى دعم مبادرات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، خصص المجتمع الدولي موارد محدودة للمشاريع والبرامج المعروفة في القطاعات المختلفة. وهذا الدعم ضروري لتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تعتبر أهدافاً لا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة في أفريقيا. وندعو الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية إلى الوفاء بالتزاماتها الملموسة بدعم برامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتنفيذ هذه الالتزامات لتمكين أفريقيا من معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

٤٣- وإننا نرحب بإنشاء الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة للتنمية وخطتها عملها اللتين اعتمدهما المؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي عقد في جاكرتا بإندونيسيا في يومي ٢٢-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ باعتبارهما عنصراً مهماً في مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٤- وإننا ندرك الدور المهم للآليات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والأقاليمية التي تنطلق من الجنوب في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه الفعال لها.

٤٥ - ويساورنا قلق شديد من استمرار تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، والتدهور المستمر في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من الالتزامات التي تعهّد بها شركاء التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، نحث البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ومنها مؤسسات بریتون وودز، على زيادة مستوى جهودها المتضافرة وعلى اعتماد إجراءات عاجلة للتمكن في الوقت المناسب من بلوغ أغراض وأهداف برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٤٦ - وإننا ندرك ونسلّم بالحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لجهودها في كل المجال، وبخاصة جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل الماني.

٤٧ - وما زال يساورنا القلق من المشاكل والمخاطر الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونعبر عن قلقنا لأنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها هذه الدول على المستوى الوطني والإقليمي لم تحصل على دعم دولي يتناسب وتلك الجهود. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي لتنفيذ ومتابعة استراتيجية موريشيوس التي اعتمدت في الاجتماع الدولي للأمم المتحدة الذي أجرى استعراضاً تاماً وشاملاً لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٨ - وإننا ندعو إلى حل الصراعات حلاً سلمياً من خلال الحوار، ونرحب بالتقدم المحرز في تسوية الصراعات في أفريقيا. ولا بد لنا في هذا السياق من تناول الأسباب الجذرية للصراع وإبراز الصلة الجوهرية بين السلام المستدام والتنمية المستدامة، وندعو المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى تقديم دعم كبير لضمان السلام الدائم والانتقال إلى التنمية المستدامة.

٤٩ - وإننا نؤكد الحاجة إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة البلدان النامية التي خرجت للتو من الصراع وبخاصة أقل البلدان نمواً وذلك بهدف تمكينها عند الاقتضاء من إعادة تأهيل وإعادة بناء هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في بلوغ أهدافها الإنمائية.

٥٠ - وإننا نعرب أيضاً عن جزعنا إزاء تزايد أعداد الأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة والمتأثرين بها وإزاء جميع أشكال العنف الأخرى، وبخاصة العنف المتزلي، والإساءة والاستغلال الجنسيين، والاتجار بالأشخاص والأعضاء. وندعم سياسات التعاون الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية تعزيزاً يرمي إلى تحسين حالة أولئك الأطفال والمساعدة في إعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

٥١ - إننا ندين بقوة جميع الأفعال والوسائل والممارسات الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها بوصفها إجرامية ولا مبرر لها أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها، وفي هذا الصدد، ندعو كل الدول إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولأحكام القانون الدولي ذات الصلة بما فيها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وذلك من أجل منع الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

٥٢- وإننا نلاحظ بقلق شديد تزايد كل أنواع النشاطات الإجرامية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وغيرها من المنتجات التي تستخدم في دعم وتمويل الجرائم المنظمة وجميع أنواع الجرائم عبر الوطنية التي ما تزال تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل عدم الاستقرار وخطراً على التنمية. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا البالغ أيضاً من الاتجار بالنساء والأطفال الذي لا يُعد مجرد جريمة ضد الكرامة الإنسانية بل أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي. وندعو البلدان كافة إلى الانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف التي يبذلها المجتمع الدولي لتطوير آليات تعزز التعاون في مجال منع هذه الأنشطة والقضاء عليها، وذلك ضماناً لاستقرار وازدهار الاقتصادات والمجتمعات كافة. وفي هذا الصدد، نخطط علماً باعتماد إعلان بانكوك في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بهدف تطوير التعاون الدولي في هذا المجال.

٥٣- وإننا نعرب عن القلق إزاء غياب أو عدم كفاية الشفافية والدقة في إعلانات التحذير من السفر إلى البلدان النامية. وندعو إلى مزيد من التشاور بين الدول وإصدار إعلانات تحذير للمسافرين تضمن الدقة وتقلل في الوقت ذاته إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية التي تترتب على هذه الإعلانات في جهود التنمية الوطنية مثل اجتذاب السياح والاستثمار الأجنبي.

٥٤- وإننا ندعو حكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، إذ زيادة على أنه مفروض من جانب واحد ومخالف لمبدأ حسن الجوار، فهو يتسبب في تكييد الشعب الكوبي لخسائر مادية وأضرار اقتصادية ضخمة. ونحث على الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٦/٤٧، و١٦/٤٨، و٨/٤٩، و١٠/٥٠، و١٧/٥١، و١٠/٥٢، و٤/٥٣، و٢١/٥٤، و٢٠/٥٥، و٩/٥٦، و١١/٥٧، و٧/٥٨، و١١/٥٩، كما نعرب عن قلقنا الشديد من امتداد الحظر المفروض على كوبا امتداداً يجاوز الحدود الإقليمية ومن استمرار اتخاذ إجراءات تشريعية جديدة تهدف إلى تصعيد هذا الحظر. ولذلك فإننا نعرب عن قلقنا ونرفض الإجراءات الجديدة التي اتخذتها مؤخراً حكومة الولايات المتحدة بقصد تشديد الحظر. وهذه الإجراءات تشكل انتهاكاً لسيادة كوبا وانتهاكاً جسيماً لحقوق شعبها.

٥٥- وإننا نعرب عن قلقنا الشديد إزاء التأثير الاقتصادي والاجتماعي الذي يلحق بالشعب السوري بفعل العقوبات المفروضة ضد سوريا من جانب واحد، وندعو الولايات المتحدة إلى إلغاء وإبطال ما يسمى "قانون مسائلة سوريا" واللجوء إلى الحوار بين البلدين على أساس الاحترام والمصالح المشتركة من أجل خير البلدين وشعبيهما.

٥٦- وإننا نعرب أيضاً عن بالغ قلقنا إزاء الهجوم الجوي على مصنع الشفاء للأدوية في السودان في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، وتأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد. ونعرب عن تأييدنا وتضامننا مع السودان في مطالبته بأن تنظر الأمم المتحدة بعدل وإنصاف في هذه المسألة بناء على القانون الدولي.

٥٧- وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات الضرورية لعملية إزالة الألغام البرية وإعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المتضررة من الألغام البرية. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء محفل البلدان المتضررة من الألغام الذي يعتبر أداة لتعزيز التعاون الدولي من أجل بلوغ هدف جعل العالم خالياً من الألغام الأرضية. وإننا نعرب عن القلق إزاء بقايا الحرب العالمية الثانية، لا سيما بقاياها من الألغام الأرضية التي تحدث أضراراً بشرية ومادية وتعرق خطط التنمية في بعض البلدان النامية. ونطالب الدول المسؤولة مسؤولية

رئيسية عن زرع الألغام خارج أراضيها بتحمل المسؤولية عن الألغام الأرضية، والتعاون مع البلدان المتضررة للتخلص منها، والمساهمة في تغطية تكاليف إزالتها ودفع تعويضات عن أي خسائر ناشئة عنها، وعن تكاليف إصلاح المناطق المتضررة لأغراض استخدامها في الإنتاج.

٥٨- وإننا نؤكد الحاجة إلى حل عادل للقضية الفلسطينية بكل جوانبها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا المجال، نؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤكد أن ممارسات إسرائيل غير الشرعية في استعمار الأراضي الفلسطينية بطرق منها بناء الجدار العازل المرتبط ارتباطاً معقداً بحملة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هي ممارسات تمثل انتهاكات للقانون الدولي وتشكل عقبة في سبيل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. وفي هذا الصدد، ندرك أهمية فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ونطالب بالتطبيق الكامل لقرار الجمعية العامة د إ ط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. كما نطالب بالتفكيك الكامل للمستوطنات والإلغاء الفوري لكل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. ونؤكد من جديد أيضاً اقتناعنا بأن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل أكبر عائق أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد بيئة اقتصادية سليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. ونؤكد كذلك على ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و٣٣٨ (١٩٧٣)، و٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبنود مرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت، ونؤكد إذن على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراضٍ لبنانية محتلة.

٥٩- إننا نؤيد حق لبنان غير القابل للتصرف في استعمال مياهه وفقاً لأحكام القانون الدولي، وخاصة في ضمان تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانه في المناطق والقرى المحررة. وندعو إسرائيل إلى وضع حد لانتهاكاتها الجوية لسيادة لبنان ولغيرها من الانتهاكات التي تضر ضرراً شديداً بالوضع الأمني الذي يعتبر عاملاً حاسماً في تشجيع النشاط السياحي والاقتصاد. كما نطالب إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ونطالب إسرائيل بتزويد الأمم المتحدة بكل الخرائط والمعلومات عن مواقع الألغام الأرضية التي زرعتها في جنوب لبنان أثناء احتلالها له مما يعيق تنمية وإعادة تأهيل جنوب لبنان، ويمنع الاستغلال الزراعي لمساحات شاسعة من الأرض الزراعية الخصبة، ونعرب عن تأييدنا للمساعدة في الجهود الرامية إلى إزالة الألغام في جنوب لبنان.

٦٠- إننا نؤكد من جديد التزامنا بسيادة العراق ووحدته وسلامته الإقليمية، وفي هذا السياق، نرحب بقيام الحكومة العراقية ذات السيادة. وندين كل أعمال الإرهاب التي تلحق الضرر بالشعب العراقي وتنطوي على خطر زعزعة العملية السياسية. ونحث المانحين والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات عاجلة للوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في مؤتمر مدريد (٢٠٠٣)، وعلى زيادة مساهماتهم في إعادة إعمار العراق وتطوير الاقتصاد العراقي. وإننا نرحب بالتزام نادي باريس بتخفيض ديون العراق السيادية تخفيضاً كبيراً، ونحث الدائنين الآخرين على اتخاذ

قرارات مماثلة. ونؤكد أهمية مقاضاة جميع أعضاء قيادة النظام العراقي السابق الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كان ضحيتها الشعب العراقي وشعبا إيران والكويت.

٦١- وإننا نرحب بالنتائج الإيجابية لعملية السلام في الصومال التي قادتها السلطة الحكومة الدولية للتنمية وبتشكيل مؤسسات اتحادية للحكم؛ ونؤكد من جديد احترامنا لوحدة الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية. وندعو المجتمع الدولي بقوة إلى تقديم الدعم العاجل والكافي لترع سلاح الفصائل ولتسريح مقاتليها ودمجهم في المجتمع، وإنعاش الاقتصاد وإعادة تأهيله، ومواصلة تعزيز عملية المصالحة الوطنية.

٦٢- وإننا نرحب بالمساعدات الاقتصادية والتقنية المقدمة والموعودة لأفغانستان من جيرانها ومن بلدان المنطقة حيث تأثر البلد بربع قرن من الصراع المسلح. وهذه الجهود هي من أفضل الأمثلة على التعاون بين بلدان الجنوب. وندعو إلى استمرار تقديم المساعدات الدولية إلى أفغانستان في جهودها لمكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات.

٦٣- وإننا نؤكد مجدداً الحاجة إلى قيام جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بغية إيجاد حل سلمي في أقرب وقت ممكن للتراجع على السيادة في "مسألة جزر مالفيناس"، هذا التراجع الذي يضر ضرراً شديداً بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين.

٦٤- إننا نقرر عقد قمة الجنوب الثالثة في أفريقيا في عام ٢٠١٠.

٦٥- وإننا نعرب عن تقديرنا للحكومة ودولة قطر وشعبها لكل الجهود الطيبة التي بذلوها في استضافة وتنظيم قمة الجنوب الثانية.

٦٦- أخيراً نعتمد خطة عمل الدوحة لقمة الجنوب الثانية وندعو إلى تنفيذها.

— — — —